



مقاربة إدارة النزاعات الإثنية في الساحل كآلية لتحقيق الأمن

والتنمية: دراسة حالة نزاع الطوارق

Approach to the management of ethnic conflicts in the Sahel as a mechanism for security and development: Case of the tuareg conflict

أ. د محمد رزيق

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

medalgu@yahoo.fr

ط. د باي سمير *

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

مخبر البحوث والدراسات السياسية

bey.samir@univ-alger3.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 01 ديسمبر 2021	تهدف الدراسة إلى إبراز المقاربة الدولية لإدارة النزاعات الإثنية في الساحل من خلال الدروب الثلاثة للدبلوماسية، وقد سعت الجزائر من خلال هذه المقاربة للتخفيف من تداعيات النزاعات الإثنية في دول الجوار الإقليمي، نظرا لتداعياتها على الأمن القومي الجزائري خاصة نزاع الطوارق لتحقيق ثنائية الأمن والتنمية.
تاريخ القبول: 14 افريل 2022	لذا تبنت الجزائر رؤية شاملة قائمة على الحل السلمي الداخلي للنزاع ورفض التدخل الأجنبي، للوصول إلى تسوية سلمية ترضي كل الأطراف المتنازعة، ساهمت نسبيا في تحقيق الأمن ببعض الأقاليم وعملت على تنمية بعضها الآخر.
الكلمات المفتاحية: ✓ النزاع الإثني للطوارق ✓ الأمن والتنمية:	
Article info	Abstract :
Received 01 December 2021	The study aims to highlight the approach to the management of ethnic conflicts through the three routes of diplomacy, through which Algeria has sought to mitigate the repercussions of conflicts in the Sahel, particularly the Tuareg conflict, in order to achieve bilateral security and development.
Accepted 14 April 2022	Algeria has adopted a vision, based on the internal peaceful resolution of the conflict and the rejection of foreign intervention, to reach a peaceful settlement that is satisfactory to all, contributing to the peace and security of some territories and promoting the development of others.
Keywords: ✓ Tuareg ethnic conflicts: ✓ Security and development:	

مقدمة:

ساهمت النشأة التاريخية المشوهة للدولة الإفريقية المرتبطة بدور الاستعمار الأجنبي القائم على سياسي "فرق تسد" والحدود الجغرافية المصطنعة إضافة إلى الظروف السوسيو-اقتصادية المتأزمة، في هشاشة البناء الهيكلي والمؤسسي والمجتمعي في معظم دول القارة، ما جعلها أكثر عرضة للمشكلات السياسية والاقتصادية والصراعات الحدودية، فضلا عن انتشار النزاعات العرقية والطائفية الناجمة عن التقسيمات الجغرافية التي تهدف إلى تحقيق مشاريع استنزافية على المدى الطويل.

كما اعتبرت منطقة الساحل الأزماقي - شمالي النيجر ومالي خاصة - مصدرا للتهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود القومية بسبب الظروف السياسية المتمثلة في ضعف وعدم استقرار الأنظمة والاقتصادية كالإرهاب والاتجار المحرم بمختلف أنواعه...، إذ شكلت النزاعات الإثنية المسلحة خاصة نزاع الطوارق بشمال مالي والنيجر تهديدا للسلم والأمن الدوليين وللمصالح الحيوية للدول الكبرى في المنطقة، جعلها تبتكر مقاربات وميكانيزمات لإدارة النزاع وتسويته بالطرق السلمية.

تهدف الدراسة للكشف عن دور الإدارة الدولية للنزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي ومدى مساهمتها في تحقيق ثنائية الأمن والتنمية بإقليم الطوارق، من خلال الوقوف على أهم الميكانيزمات التي تطبقها الدول في إطار مساعيها الدبلوماسية للتقليل من آثار النزاعات المسلحة، بإظهار الأبعاد والمؤشرات التي تجعل من إمكانية تحقيق الأمن والتنمية في بيئة تتميز بعلاقات التنافس بين مختلف المجموعات الإثنية، باعتبار الطابع الإثني هو المحرك الرئيسي لسعيها نحو تحقيق مطالبها المادية والمعنوية، في ظل أزمات هوياتية حادة أضفت الطابع الأمني على العلاقات فيما بينها، وبالتالي دعم محاولات التنمية والتحديث في المنطقة في ظل نقص الأمن وسرعة انتقال التهديدات الجديدة ونفاذها عبر الحدود الإقليمية للدول.

وبالتالي تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج قضية أمنية بأبعادها الإقليمية والدولية وذات العلاقة بالجغرافية السياسية لإقليم الساحل الإفريقي، ومرتبطة بالتهديدات الأمنية عبر الوطنية التي ساهمت في تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة ككل، فقضية الطوارق تجد جذورها في الحقبة الاستعمارية التي مرت بها بلدان إفريقيا وما خلفته من بقايا سياسية واقتصادية بعد الاستقلال، لذلك فإن تجدد نزاع الطوارق بشمال مالي في 2012 وسقوط النظام في ليبيا سنة 2011 وما نجم عنه من انفلات أمني ساهم في زيادة تعقيد القضية وتشابكها وارتباطها بالظروف الدولية والإقليمية الجديدة.

ففي ظل تداعيات النزاعات الإثنية وتأثيرها على الجوار الإقليمي خاصة على الأمن والتنمية، إضافة إلى ضعف وفشل الأنظمة السياسية المحلية في التعامل الإيجابي والبناء مع أطراف النزاع، سعت الإدارة الدولية للحد من تداعيات هذه النزاعات وفق مقتضيات السلم والأمن الدوليين، وبالتالي سيتم معالجة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة المقاربات الدولية لإدارة النزاعات الإثنية بالساحل في تحقيق الأمن والتنمية بمنطقة الطوارق؟

وللإجابة عن الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- ضعف البنى السياسية والاقتصادية والأمنية للدول يجعل المنطقة ككل عرضة للتهديدات الأمنية.
- انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بالإقليم يخلق بيئة من عدم الاستقرار واللاأمن في المنطقة.
- تساهم النزاعات الإثنية في عرقلة مساعي تحقيق الأمن والتنمية بالإقليم.
- تسعى الإدارة الدولية للنزاعات الإثنية المسلحة للتقليل من تداعياتها السلبية على كل من الأمن والتنمية.
- كما أن طبيعة الدراسة تستدعي إتباع مناهج ومقاربات للوقوف على النقاط الرئيسية للموضوع، والمساعدة على الوصول إلى نتائج دقيقة:

2. إقليم الساحل: دراسة جيوبوليتيكية

تتميز بلدان القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل بصفة خاصة بالانتشار الواسع للإثنيات والقوميات المختلفة وتميزها بعدم الاستقرار والنزاع في معظم أقاليمها، خاصة كون الإقليم لا يملك حدودا سياسية واضحة ومقسما جغرافيا بين عدة دول متجاورة ورثت مشكلات وأزمات عن الاستعمار التقليدي، أهمها معضلة الإثنيات السياسية المتنازعة على الموارد واستعمالها كورقة ضغط من طرف الدول الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفق المشروطة السياسية والاقتصادية، مما أضعف هذه الكيانات السياسية وجعلها عرضة للتهديدات الأمنية المختلفة.

1.2 جغرافية الإقليم

يعتبر الساحل شريطا جغرافيا يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا على مساحة تقدر بـ 03 مليون كلم²، يشمل أجزاء من إثنا عشرة (12) بلدا: جنوب موريتانيا ووسطها، شمال السنغال، غامبيا، جنوب مالي، النيجر، تشاد، أقصى شمال بوركينا فاسو، نيجيريا، وسط السودان وجنوبه، إيريتريا، أقصى شمال إثيوبيا وجيبوتي. وهناك دراسة أخرى تدمج أجزاء ودولا أخرى في فضاء الساحل مثل جنوب الجزائر، شمال مالي والنيجر، مما يجعل منطقة الساحل إقليما متنوعا مناخيا واجتماعيا وثقافيا، فقد تضمنت دراسة "فيليب هينريغ" Philippe Hernig بعنوان "التأثيرات الأمنية للتغير المناخي في الساحل: آفاق سياسية" وقوع منطقة الساحل بين خطي عرض 12° و 22°، يتميز مناخه بشبه الجاف جنوبا وجافا شمالا وممطرا موسميا، ويعرف نموا ديموغرافيا كبيرا، يتميز سكانه بالزراعة وبعض النشاطات الاقتصادية التجارية.

جيو-سياسيا، خضع كل من الساحل والصحراء لإعادة تعريف متكررة، لذا حاولت الدول الإفريقية وضع حدودا جغرافية وسياسية متعارف عليها دوليا، فمثلا في قمة أنجamina بتشاد 2013 في إطار منظمة "تجمع دول الساحل والصحراء" تبنت الدول المشاركة تعريفا يحدد بلدان

- المنهج الوصفي التحليلي: القائم على سرد الأحداث والوقائع، ثم يتبع ذلك بتحليل دقيق لمختلف حيثيات القضايا لشرح أنماط العلاقات بين متغيرات الدراسة، واكتشاف قواعد السلوك المفسرة لتلك الحالات من النزاعات، بهدف الوصول إلى فهم شامل للأسباب والقواعد المتحركة في السلوك البشري ذو الطابع العنيف.

- منهج دراسة الحالة: من خلال دراسة حالة الطوارق باعتبارهم جزء من التركيبة الإثنية لدول الساحل، إضافة إلى تميزهم بالديناميكية خاصة بشمال مالي وتأثيرهم على قضايا الأمن والتنمية بالمنطقة.

- مقاربة الدور: بالتركيز على مختلف أدوار الفواعل الدولية الساعية لإدارة النزاعات الإثنية في الساحل، ودور التركيب البدائي للأنظمة العشائرية التي حكمت الكيانات السياسية في إفريقيا لفترة طويلة، ساهمت في إطالة أمد الصراعات والاختلافات العرقية.

- المقاربة التاريخية: لفهم أعمق لقضية النزاعات الإثنية الحالية بمنطقة الساحل خاصة إقليم الطوارق، لابد من الرجوع إلى السياق التاريخي، والوقوف على أهم المحطات التاريخية التي سعت فيها الدبلوماسية الدولية لفض النزاعات الداخلية، وإبراز دور الاستعمار الأجنبي من خلال عمله على إثارة النزاعات الإثنية والطائفية وإضعاف البنية المجتمعية والقضاء على التماسك الديموغرافي للمجتمعات الإفريقية.

- المقاربة الإقليمية: فالدراسة تركز على إقليما معينا له حدودا جيوسياسية مؤثرة في العلاقات الدولية، تتميز بعدم الاستقرار وانتشار التهديدات الأمنية الجديدة خاصة النزاعات الإثنية المسلحة التي أثرت سلبا على السلم والأمن الدوليين من جهة، وهددت واقع الأمن والتنمية في إقليم الساحل من جهة أخرى، من خلال اعتبار هذه منطقة تشكل مركبا أمنيا إقليميا قائما بذاته، يؤثر ويتأثر بالبيئة الدولية المحيطة به.

التجمع على أنها كل دول الساحل والصحراء والدول المتاخمة لها. إلا أن هناك دراسات تقحم دولاً ضمن المفهوم تتقاسم خصائص مشابهة لدول المنطقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كاستخراج المواد الأولية وزراعة القطن كإثيوبيا والصومال، وبعض بلدان غرب إفريقيا وجنوبها¹، أو وجود مجتمعات تتميز بثقافات مشتركة وعادات وتقاليد مشابهة لكنها موزعة بين عدة دول وأقاليم كإثنية الطوارق.

3.2 توزيع الاختلافات الإثنية جيوستاسيا

من الأسماء المشهورة لمنطقة الساحل "بلاد السيية" وهي البلاد التي يقطنها غالبية من الطوارق والعرب والسونراي والفُلان، فمعظم دول المنطقة تتكون من مجتمعات تعتبر خليطا غير متجانس من القبائل والأعراق والإثنيات، وتعدد في اللغات والديانات مما أضعف التجانس الاجتماعي وتسبب في نزاعات إثنية وحروب أهلية.

- **دولة مالي:** التي تضم تركيبة مجتمعية متعددة ومختلفة تضم 23 إثنية تتوزع على 05 مجموعات رئيسية هي: السونغاى، الصحراويون ومنهم الطوارق، الفولتا، البولزار والماندنغ.

- دولة تشاد: تعتبر إثنياها تنتمي إلى قبائل محلية كقبائل الباما، الكانوري، الفولاني، العرب والتوبو ذات الأصول النيلية السوداء.

- **دولة موريتانيا:** يمثل ثلثي سكانها شعوب مورسي الأمازيغ، البيدان والحراطين حيث تعتبر موريتانيا منطقة تنافس المورس، العرب، البربر والأفارقة السود²، وهذا ساهم

تزايد التجاذب الدولي على منطقة الساحل خلال العقدین الأخيرین واعتبرت "أفغانستان ثانية" نظراً لتزايد خطر التهديدات الأمنية إقليمية ودولياً وتأثيرها على الأمن والتنمية، خاصة بعد تفاقم مشكلة الطوارق التي فتحت المجال نحو الهجرة وطلب اللجوء في الدول المجاورة.

1.3 التهديدات الأمنية الجديدة

يعتبر الفرد في منطقة الساحل الأكثر عرضة لأخطار انعدام الأمن بمختلف أبعاده ومستوياته، في ظل انتشار التهديدات الأمنية الجديدة خاصة النزاعات الإثنية الناتجة عن سوء التوزيع وعوامل المناخ التي تهدد الأمن الإنساني ساهمت في إعادة رسم خريطة المنطقة أمنياً وتنموياً، وفي أقل الظروف يعاني السكان من نقص الأمن المائي حيث ما يقارب 1.1 مليون شخص لا يحصلون على مياه نظيفة حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 كأعلى معدل عالمياً، وهو ما أكدته حالات الجفاف في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، كما يقل الأمن الغذائي حيث 60% من السكان يعيشون تحت خط الفقر حسب تقرير "الفاو" لسنة 2002⁵.

كما أن سرعة انتقال التهديدات الأمنية عبر الحدود الإقليمية للدول بالنظر إلى شساعة المساحة بينها - فمثلا حدود الجزائر الجنوبية تقدر بحوالي 3800 كلم - إضافة إلى ضعف المراقبة الأمنية لها عقد من الأزمة الأمنية في منطقة الساحل، وسهل تنقل حركات التهريب والهجرة غير الشرعية من الجنوب هروبا من مناطق النزاع والإبادة الجماعية نحو الشمال بحثا عن مناطق مستقرة وتكون أكثر أمنا.

1.1.3 الإرهاب: استفحلت ظاهرة الإرهاب أكثر بعد سقوط النظام في ليبيا والذي خلق حالة من اللاأمن والتوتر بالساحل الإفريقي، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى عودة المقاتلين المرتزقة الذين جندهم الرئيس الليبي السابق "معمر القذافي" إلى بلدانهم الأصلية خاصة النيجر ومالي، إلى جانب انتشار الأسلحة داخل التراب الليبي وتهريبها نحو الدول المجاورة عبر الحدود البرية، وبالتالي ما يحدث في الساحل مرتبط بالأزمة الليبية من خلال عدة عوامل.

أ - عامل الارتباط القاعدي: من خلال التشابك بين التنظيمات والجماعات المسلحة، مثل علاقة تنظيم القاعدة بالمغرب العربي وحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا.

ب - عامل الارتباط الإثني: الذي يقوم على علاقات القرابة بين مختلف المجموعات المنتشرة بين الدول، مثلا الطوارق المنتشرين بالجنوب الغربي لليبيا وعلاقتهم بنظرائهم بشمال مالي.

ج - عامل الارتباط الأمني: حيث أن الانفلات الأمني في ليبيا نتج عنه مختلف الأنشطة والتفاعلات المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات... وتمثل مصادر تمويل للجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة بالمنطقة⁶، فأصبحت منطقة الساحل بؤرة لانتشار وتوسع الأنشطة الإرهابية كتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" مما جعلها محطه للاهتمام إقليميا ودوليا.

2.1.3 الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة: يؤدي عدم استقرار اللاجئين لمدة طويلة دون توفر الظروف المعيشية الحسنة إلى البحث عن الطرق غير القانونية لتوفير الظروف والاحتياجات الأساسية للعيش والبقاء، مما يجعلهم ينخرطون ضمن منظمات إجرامية تنشط في الدعارة وترويج المخدرات...⁷، ما يؤثر على الأمن القومي والمجتمعي ويضعف من المقدرات الحكومية للتعامل مع هذه التداعيات والتحكم فيها.

3.1.3 النزاعات الإثنية والحروب الأهلية: تعتبر ظاهرة النزاعات الإثنية والحروب الأهلية في الساحل ناتجا لظروف التكوين التاريخي المشوه للدول الإفريقية، والحدود الموروثة عن الاستعمار التي قسمت الدول والأقاليم اعتباطيا دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الإثنية والدينية الخاصة بكل جماعة، فنجد جماعة ما تشترك في اللغة والدين والأصل تم الفصل بينها بحدود جغرافية مصطنعة فرضها الاستعمار لتحقيق أهداف وغايات تخدم مصالحه على المدى البعيد، والتي انعكست سلبا على أمن واستقرار المنطقة التي غالبا ما كانت سببا في نشوب نزاعات مسلحة نتج عنها إبادة جماعية، فضلا عن فشل الحكومات - بعد الاستقلال - في معالجة أزمة الاندماج الوطني وما ترتب

الممارس من طرف حكومتيهما، أدت إلى ظهور حركات تحرير الأزداد مطالبة بالانفصال وتأسيس حكم ذاتي يضم أقلية الطوارق الموزعة على عدة دول متجاورة.

عنه من اختلال في مجال المشاركة والتوزيع في تلك الدول. اعتبرت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد الأزمات في المنطقة خاصة بمالي والنيجر نتيجة التهميش والإقصاء

الشكل 01: خريطة تين انتشار النزاعات الإثنية بالساحل



المصدر: <https://www.google.com/search?q=>

- في ظل ضعف المقدرات الذاتية لدول المنطقة منفردة فمن المستحسن تقديم الدعم المادي واللوجستي للدول الهشة مثل: النيجر، موريتانيا وبوركينا فاسو...

- ضرورة التفاهم على إيجاد ممثلا للمنطقة يكون بمثابة قائد للمركب الأمني الإقليمي يمتلك ما يكفي من الخبرة الميدانية في التعامل مع هذا النوع من التهديدات⁸، ومن المقدرات ما تؤهله لتغطية النقص المتوقع في وقت أصبح فيه منطق الارتباطات الدولية سبيل لتحقيق السلم والأمن الدوليين في مناطق التوتر.

بمراحل أخرى، أما "بيتر ويلينستن" فيرى أن إدارة النزاع تركز على إنهاء الاقتتال وكبح انتشار النزاع⁹، بتقريب وجهات النظر بين أطرافه والعمل على تحقيق المصلحة المشتركة، بفتح قنوات الاتصال والحوار المباشر والبناء لتقريب وجهات النظر وتجاوز سوء التفاهم بينهم.

2.4 ميكانيزمات إدارة النزاع الإثني: يمكن تحديد هذه

الميكانيزمات من خلال المقاربات التالية:

1.2.4 مقارنة إدارة النزاع عن طريق التسوية: ويبرر منظرو الإدارة عن طريق التسوية لأطروحاتهم بالقول؛ أن النزاعات الإثنية تتضمن من التناقضات ما يجعل الحديث عن حلها غير عملي، وبالتالي فإن أفضل ما يمكن عمله

2.3 الأبعاد الإقليمية للنزاعات الإثنية

التعامل مع هذه التهديدات خاصة النزاعات المسلحة وفق نظر الدبلوماسية الجزائرية قائم على توحيد الجهود الإقليمية، من خلال:

- رغم اختلاف تأثير المهددات الأمنية من دولة لأخرى إلا أنها تبقى تهديدات مشتركة تقتضي التعامل المشترك بين الدول المعنية.

- ضرورة العمل على بلورة إستراتيجية مشتركة تحمل أبعادا مختلفة وأطرافا متعددة.

4. الإدارة الدولية للنزاعات الإثنية

فالأوضاع الأمنية في منطقة الساحل تفرض على دول المنطقة التأسيس لعمل مشترك وفق مقاربة نفعية قائمة على فارق المكسب والتكلفة، في إطار التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة والإدارة الفعالة لمختلف النزاعات الإثنية في المنطقة تحت غطاء أممي.

1.4 مفهوم إدارة النزاع: Conflict management

يطابق إلى حد ما مصطلح Conflict regulation ويستخدم كمفهوم نوعي يغطي بصفة شاملة المنظور الإيجابي للتعامل مع النزاع والتخفيف منه واحتوائه، لذا فإن إدارة النزاع هو مرحلة من مراحل معالجة النزاعات التي تُتبع

في جر الأطراف إلى التسوية والتكفل بفرض احترامها عندما يتعلق الأمر بقضايا نزاعية قابلة للتفاوض، فإن الأمر غالبا ما يتعلق بقضايا نزاعية غير قابلة للتفاوض حيث يصعب إبقاء الأمر تحت السيطرة لفترة طويلة، وفي هذه الحالة فإن التدخل عن طريق القنوات الرسمية يصبح غير مجديا، فلتفادي مخاطر المساءلة من طرف الجبهة الداخلية فإن قادة أطراف النزاعات الإثنية المستعصية يجدون أن القيام باتصالات غير رسمية للدخول في مفاوضات بناءة يعتبر عملية أقل تكلفة.

من جانب آخر فإن أي طرف ثالث يسعى للتوصل إلى سلام دائم سوف يعمل مع أطراف النزاع للبحث عن حلول توفيقية ترضي جميع الأطراف وتمنع تجدد العنف، يقتضي ذلك البحث في أسباب النزاع ومعالجتها، ومنه فإن حل النزاع يتطلب تدخل طرف ثالث غير رسمي لا يستند في عمله إلى القوة، تتمثل مهمته في تغذية تفكير جديد وعلاقات جديدة، وهكذا فإن التركيز على تحسين العلاقات يعتبر طبيعيا جدا، فالنزاعات الإثنية تغذيها في العادة التصورات والإدراك السيئ عن الخصم "القوالب السلبية الجاهزة" Negative Stéréotypes، لذا فإن إدارة النزاع في هذه الحالة تكون على المستوى السيكولوجي بإعادة تشكيل علاقات جديدة¹²، قائمة النظرة الإيجابية للحلول وعلى تقبل الآخرين للتفاوض كأطراف تشترك معها في الحقوق والواجبات ويتقاسمون مصيرا مشتركا.

كما يتطلب تحقيق ذلك إستراتيجية لا تقوم على أهداف معينة بل يقتصر على مجموعة من العمليات لا يسعى الطرف الثالث من خلالها إلى طرح محصلة محددة، بل ينحصر دوره في تشجيع الأطراف المتنازعة للقيام بذلك، ومن هنا فإن تدخل الطرف الثالث يتم عبر عمليات غير رسمية كالتهديد أو الاستشارة والتي تعتمد جميعها على ورشات حل المشكل يقوم من خلالها فاعلو الدرب الثاني للدبلوماسية - المتمثلة في أطراف ثالثة غير رسمية سواء كانوا نافذين من المجتمع المدني أو باحثين وحتى الشخصيات

بشأنها هو إدارتها واحتوائها، وفي أقصى الحالات الحصول على صيغة توافقية حيث يتم تحييد العنف والعودة إلى الممارسة العادية، وبالتالي فإن إدارة النزاع من هذا المنظور هي "فن التدخل المناسب لتحقيق التسويات السياسية المناسبة" خصوصا من طرف الفاعلين النافذين، الذين يمتلكون القوة والموارد لممارسة الضغوط على الأطراف المتنازعة بهدف ردعهم للمضي قدما نحو التسوية.

إضافة إلى ذلك فإن إدارة النزاع يمكن أن تتضمن "فن تصميم المؤسسات الملائمة لتوجيه النزاع نحو قنوات ملائمة"، وبعبارة "بلومفيلد" Bloomfield فإن إدارة النزاع هي: "التعاطي الإيجابي والبناء مع الاختلاف والتعددية وتُعنى بالمسائل الأكثر واقعية في النزاع"، ومن ذلك وضع حد للعنف المباشر عبر وقف إطلاق النار لتمكين شكل من أشكال الاتفاقات السياسية التي يتم صياغتها وفق نموذج المباريات المرتكز على الفاعل العقلاني¹⁰، وبهذا فإن مقارنة الإدارة عن طريق التسوية تهتم أساسا بصانعي القرار، وتركز على نشاطات الطرف الثالث من خلال الدرب الأول للدبلوماسية، بدء بتدخلات قصيرة المدة متمثلة في الإجراءات الرسمية كالمساعي الحميدة والوساطة... كخطوة أولى لخلق مناخ سياسي مناسب للتسوية.

بناء على ذلك فإن الفاعلون المحوريين في عملية التسوية هم فئة القادة السياسيين والعسكريين والمفوضين الرسميين للطرف الثالث، ويتضح أن أغلب الاستراتيجيات التي يتم توظيفها في هذه المقاربة تتضمن الإجراءات الرسمية كالمساعي الحميدة وبعثات تقصي الحقائق والوساطة والتحكيم، وهذه الإجراءات ترمز إلى تورط قصير المدى للطرف الثالث¹¹، ومثل هذه الرؤية الواقعية لإدارة النزاع لم تفضي إلى إقرار سلام متساند وبالتالي سوف ينتج عنها تسوية هشّة تحكمها معطيات ظرفية تتعلق بتوزيع القوة.

2.2.4 مقارنة إدارة النزاع عن طريق الحل: بخلاف المقاربة الأولى فإن منظري حل النزاع يرفضون مقارنة النزاع من منظور سياسة القوة، لأن هذه الأخيرة وإن كانت فعالة

ونظرا للطابع الراديكالي للأهداف والمهام المنوطة بهذه المقاربة فإن على الأطراف الثلاثة الذين يعملون وفقها وعادة عبر الدرب الثالث للدبلوماسية الجماهيرية - والتي ينتظر منها القضاء على الالعدالة الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات الإثنية وتطبيق الحكم الراشد وتقاسم السلطة - أن يأخذوا بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية لمنطقة النزاع، وذلك للحصول على أية استبصار يساعد أطراف النزاع على التحول نحو النزاع السلمي كإطار لتحقيق العدالة الاجتماعية¹⁵، ففي الصومال مثلا استطاعت بعض المنظمات تحويل مسار النزاع في بعض مناطق هذا البلد عندما أدركوا أهمية الطرق التقليدية القائمة مسبقا، والتي تخص كيفية إدارة النزاعات المحلية.

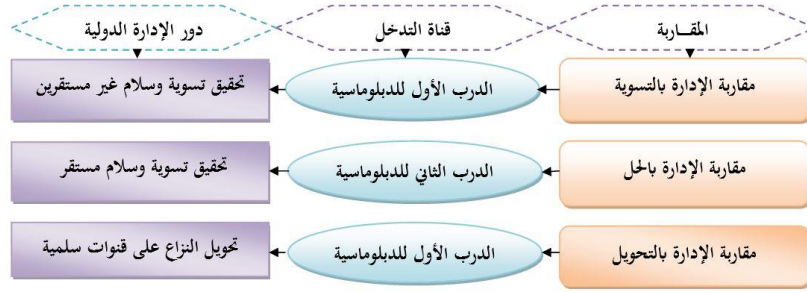
الفنية والدينية المعروفة بـ "رسل السلام"، والتي تعمل على فتح مجالات الحوار وورشات حل المشكل من خلال تنظيم المؤائد المستديرة - بمساعدة ممثلين غير رسميين لأطراف النزاع على تشخيص حلولاً توفيقية للمشاكل القائمة بينهم¹³، إلا أن هذه المقاربة أثبتت فشلها في الكثير من المرات ولم تحقق الغرض المطلوب.

وبشكل عام فإن حل النزاع يرتبط بتلبية الحاجيات الأساسية للأفراد من جانب طرفي النزاع، فالفرد يعتبر محور الاهتمام في إدارة النزاع نحو حل دائم وتمتد حاجاته من الإحساس بالأمن الجسدي وعدم المساس بهويته إلى فتح المجال أمامه للمشاركة في العملية السياسية.

3.2.4 مقارنة إدارة النزاع عن طريق التحويل: أي تحويل

النزاع على جهود بناء السلام التي تشمل الاستراتيجيات الواردة في المقاربتين السابقتين، تتوجه لمعالجة الاختلال في البنى القائمة، وأهم الباحثين في هذا المجال "غالتونغ لادوراش" Galtung Laderach، وترتكز هذه المقاربة على أن افتراض المقاربتين السابقتين تتوجهان إلى المستوى الأعلى والمتوسط من القيادات، وترى النزاع كمشكل نظام اجتماعي يتعين إقراره أو كإحدى قنوات التغيير والتطور الاجتماعي، وهي بذلك تحمل الفئات الأكثر تضررا من طبيعة البنى السياسية أو الاجتماعية القائمة والتي تتنامى لديها الضغائن والأحقاد، وفي وضع كهذا فإن وظيفة الطرف الثالث تتمثل في إدارة تدخل طويل المدى لتحويل بنية العلاقات القائمة أفقيا - بين أطرف النزاع - وعموديا - أي ضمن كل مجموعة إثنية على حدى -، وتحويل المصالح والخطابات وإن لزم الأمر تحويل البناء أو التكوين المجتمعي الذي يدعم العنف¹⁴، نحو قنوات سلمية تعمل على فض النزاع سلميا اعتمادا على جهود وطنية ودولية لتنظيم مفاوضات قائمة على خطابات بناء الثقة بين كل الأطراف المعنية، تحضيرا لإقامة وساطة ترضي المتنازعين وتساعدهم في تقديم تنازلات.

الشكل 02: مخطط يوضح ميكانيزمات إدارة النزاع الإثني



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات السابقة.

تباينت كتابات المؤرخين حول أصول الطوارق، فقد ذهب معظم المؤرخين العرب إلى أن جذور قبائل الطوارق يعود إلى هجرات قديمة من المشرق، أما الباحث والرحالة "جيمس ويلار" في كتابه "الصحراء" رأى أن الطوارق من "الغرامنيين" وهو الرأي الذي نقله الكاتب "جون كلود كلوتشكوف" حيث رأى أن الطوارق ربما كانوا قد انحدروا من سلالة "الغرامنت" وهم شعب غامض الأصول كان المؤرخ اليوناني هيرودوتس قد تحدث عنه، كما يذهب فريق آخر إلى أن أهل الطوارق من البربر من جنس "الكروماجنون" الذي ظهر في الشمال الإفريقي¹⁶، إلا أن كتابات "ابن خلدون" اعتبرتهم من قبيلة صنهاجة قادمين من الجنوب الليبي خلال فترات الاستعمار الأجنبي السابقة التي اجتاحت البلاد العربية.

هذه المقاربات لها مرجعيات تصورية مختلفة قائمة على مؤشري خرق القواعد الاتفاقية واستهداف البنى السلطوية لدول النزاع بالنسبة للمقاربة الأولى، واعتماد ورشات حل المشكلات التي دعا إليها "جون بورتون" John burton ضمن المقاربة الثانية، كما اعتبر التحول عن مختلف الأبنية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية .. التي تسهم في استمرار النزاع وتستبعد الحلول التوفيقية ومحاولات الوساطة والمفاوضات ضمن تصورات مقاربة الإدارة بالتحويل، هذه الأخيرة وعلى خلاف المقاربتين الأولىين تمكنت من خلق جو من السلم والأمن كمرحلة أولى في سبيل فض النزاع القائم نهائيا، من خلال تحويل أطراف النزاع على الوساطة والتفاوض لتقريب وجهات النظر وتقديم تنازلات متبادلة من كل طرف.

5. إقليم الأزواد: دراسة في كرونولوجيا نزاع الطوارق

وأثره على الأمن والتنمية

الشكل 03: خريطة تبين الإقليم الجغرافي الذي ينتشر فيه الطوارق



المصدر: <https://www.google.com/search?q=>

1.5 النزاع الإثني للطوارق

يعتبر تفجر الأزمة الطوارقية حلقة جديدة من حلقات الصراع المرصني الدائر في منطقة الساحل، وعلى غرار دول القارة الإفريقية فقد عانت منطقة صحراء الطوارق من أزمات إثنية كانت في غالب الأحيان أكثر دموية بين الأطراف المتصارعة، خاصة ما بين حكومة باماكو بمالي والمتمردين الطوارق، حيث تضم دولة مالي العديد من الإثنيات أكبرها "إثنية الماندينغ"، ونظرا لسيطرة الماندينغ على مقاليد الحكم منذ الاستقلال تولّد شعورا لدى الطوارق بعدم الانتماء إلى الجنوب¹⁷، بسبب سياسات الإقصاء والتهميش الممارسة من طرف الحكومات المتعاقبة على إقليم الشمال وحرمانهم من مشاريع التنمية الاقتصادية، وهو ما فتح المجال نحو المطالبة بالانفصال أو على الأقل إقامة حكما ذاتيا على إقليم الشمال لفك الارتباط بين الإثنيات المتنازعة.

لذلك نددت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بالسياسة الاستعمارية التي مارسها الحكومة المالية في إقليم الطوارق، وبفساد النظام وتواطئه مع تجار المخدرات، وباحتلاسه لمعونات التنمية، وامتناعه عن تطبيق اتفاقيات السلام الموقعة مع مجموعات الطوارق المسلحة منذ 1991، وعدم احترامه لحقوق الإنسان والمجازر التي ارتكبتها الجيش والميليشيات شبه العسكرية ضد المدنيين لدى كل مطالبة سلمية كانت أم مسلحة، مما جعل الحركة تطالب بوضوح باستقلال أزواد وهو الإقليم الذي تسكنه أغلبية طوارقية، فالقراءات التي أجرتها السلطات وقامت بها الصحافة الدولية كانت "إثنية" ومؤسسة على حجج تستند على جوهر سلالي، فالإنضمامية لدى الطوارق في رأي هؤلاء هي فطرية خلقية وراثية¹⁸، هذا إن لم تكن البنية الداخلية لجماعات الموريتانيين الطوارق هي من يدفعها إلى التمرد، فالخطر الذي تندد به الدول هو وضع المتمردين للحدود الموروثة عن الاستعمار موضع إعادة نظر.

2.5 أثر العوامل الداخلية في اندلاع نزاع الطوارق في منطقة الساحل

يعتبر نموذج الدولة الفاشلة الأكثر شيوعا في دول إفريقيا والساحل، وهو ما ساعد على بروز الفوضى وحركات التمرد المدنية والعسكرية كحالة تصبح فيها الدولة عاجزة عن فرض النظام والأمن في مختلف مقاطعاتها الجغرافية، وتفقد السيطرة على بعض أقاليمها مثل ما حدث في دولة مالي وبالضبط في الشمال ذو الأغلبية الطوارقية، ولعل من أهم مؤشرات الفشل نجد:

1.2.5 المؤشرات السياسية: تشهد الحياة السياسية في دولة مالي صراعات وتناحرات بين السلطة السياسية ومتمردي الطوارق، إضافة إلى أزمة الشرعية التي تعاني منها مختلف دول الصحراء حيث يقل الولاء للدولة المركزية، وأصبحت الانقلابات العسكرية سمة بارزة للواقع السياسي فيها، وتعتبر قضية الطوارق من أكبر المشاكل السياسية التي ساهمت في تطور الأزمة خاصة بعد تأسيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA، حيث تعتبر الصراعات الإثنية أهم المعايير في تقييم فشل أي دولة¹⁹، وهو الأمر الذي عانت منه دولة مالي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، خاصة منذ تجدد النزاع الطوارقي المسلح سنة 2012 والذي أخذ بعدا دوليا حين فتح المجال الجوي للطيران العسكري الفرنسي ضمن عمليات "برخان" التي باءت بالفشل، ثم دخول القوات العسكرية المسلحة الخاصة الروسية التابعة لشركة "فاغنر" التي ستسهم في تصعيد التوتر في منطقة شمال مالي أكثر.

2.2.5 المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: يمكن اعتبار دول الصحراء خاصة منها دولة مالي دولا فاشلة نسبيا بالنظر إلى مؤشراتهما الاقتصادية، فهي تفتقر إلى التنمية بكل أنواعها وغياب البنية الأساسية، فاقتصاد هذه الدول يشهد نقصا في الناتج المحلي الإجمالي²⁰، كما أشارت "هناؤ السيد حسن" و"عبد اللطيف غنيم" أن كل من مالي والنيجر وموريتانيا ضمن قائمة أفقر 15 دولة في العالم نظرا

المتمثلة في القواعد والأحلاف العسكرية غير ذات معنى في ظل ظهور الأداة الاقتصادية من قروض ومساعدات وتبادل تجاري كأداة فعالة في إدارة العلاقات والنزاعات في مرحلتها التنافسية، كما كان لها الأثر البالغ في زيادة حدة التوترات الداخلية بين الجماعات الإثنية التي تسعى للانفصال وبين الحكومات المركزية للدول، والتي شكلت عائقا أمام مسعى الإدارة الدولية والإقليمية لفض النزاعات الإثنية المسلحة بالطرق السلمية.

أما إقليميا، فيعتبر انتشار المنظمات والتكتلات الإقليمية خاصة منها ذات الطابع الاقتصادي أداة فعالة لمواجهة النزاعات الداخلية، مع تراجع المركزية التي مارستها منظمة الأمم المتحدة طيلة فترة الحرب الباردة في إدارة وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، فقد سعت منظمة الاتحاد الإفريقي إلى حل مختلف النزاعات الدولية والداخلية خاصة الحروب الأهلية التي تشهدها القارة مثل أزمة دارفور²³، ونزاع الطوارق بشمال مالي.

4.5 البعد التاريخي لنزاع الطوارق

يرجح المؤرخون أن الجذور التاريخية لنزاع الطوارق تعود إلى استقلال ليبيا سنة 1951، النيجر وبوركينا فاسو سنة 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت قبائل الطوارق نفسها مقسمة بين عدة دول متجاورة، حيث تعتبر مشكلة الحدود في الدول الإفريقية من أعقد المشكلات التي خلفها الاستعمار الأوربي خاصة الفرنسي في القارة، فالتقسيم السياسي الحالي للقارة ما هو إلا حصيلة نهائية لتاريخ مصطنع بحث، وقد قسمت شعوبا وقبائل بين عدة وحدات سياسية، والصحراء الكبرى تعطي مثالا واضحا لهذه التجزئة التي ترتب عنها أن الكثير من القبائل الطوارقية فصلت الحدود السياسية بين مواطنيها وبين أسواقها الهامة وموارد الكألا اللازمة لقطعها²⁴.

1.4.5 بوادر ظهور نزاع الطوارق

أكد بعض الباحثين أن الإرهاصات الأولى للأزمة تعود إلى الاستعمار، ففي سنة 1957 دخلت منطقة الطوارق

لتدني مستويات أداء اقتصاديات هته الدول، كما تتراوح نسبة الأمية في معظم دول منطقة الصحراء من 42% بموريتانيا إلى 83% بالنيجر، كما تعتبر هذه الدول محطة عبور لحركة تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية، أضف إليه استعمال السكان بالإقليم للخشب بنسبة 80% كمصدر للطاقة، والرعي الجائر أدى إلى انجراف التربة، وتقلص مساحة الغابات نجم عنه تفاقم لمشكلة التصحر التي تعتبر الأعلى نسبة عالميا بالمنطقة²¹.

3.2.5 3.2.5 توظيف الاختلافات الإثنية جيوساسيا

تتسم قارة إفريقيا بالتنوع والتعقيد لأن دولها تختلف باختلاف تاريخها وأوضاعها السياسية والاقتصادية وتضاريسها الجغرافية، فلكذلك تتنوع مصادر الحرب فيها من دولة لأخرى فبعضها تعتبر ذات مصادر داخلية وأخرى تُعزى لفواعل خارجية إقليمية ودولية، إلى جانب السياسات الداخلية المنتهجة من طرف الحكومات، خاصة ما تعلق منها بسياسات توزيع الموارد الاقتصادية وضعف التمكين السياسي للمواطنين للمشاركة في السلطة²²، حيث يلعب عامل الإثنية دورا محوريا في نشأة النزاع وذلك على أساس مطالب ومصالح وأهداف الجماعات الإثنية المتصارعة من جهة، وعلى الاختلاف الأيديولوجي والعقائدي من جهة أخرى، فيرى "أوكو أدبا نولي" أن الجماعة تتمركز حول الإثنية والوعي المشترك والإحساس بالهوية والانغلاق على الذات، وترتبط بشدة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والدينية، فلا معنى حقيقي لها في ذاتها ما لم تفهم في تفاعلها المتبادل مع الظواهر الأخرى.

3.5 3.5 أثر العوامل الخارجية على نزاع الطوارق

دوليا شهد العالم تحولات جذرية في النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة تميزت بتراجع الإيديولوجية كمحدد رئيسي للنزاعات بين الدول التي أصبحت حضارية، فقد تعددت أطراف النزاع بظهور فواعل دولية جديدة كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية، المؤسسات المالية، والجماعات الإثنية المسلحة...، فأصبحت الأداة العسكرية

الأمنية الجديدة تتميز بسرعة النفاذ والانتشار من إقليم لآخر.

2.4.5 مراحل نزاع الطوارق

مرّ النزاع الإثني الطوارقي بأربعة مراحل أساسية منذ اندلاعه سنة 1960، وقد شهد محطات اتسمت بالهدوء من فترة لأخرى مكنت من تقسيمه على النحو التالي:

1.2.4.5 المرحلة الأولى: التمرد الطوارقي قبل

الاستقلال (قبل 1960): لقد عارض الطوارق كغيرهم من شعوب الصحراء الإفريقية الوجود الفرنسي ورفضوا الخضوع لسلطته، فثارت أكثر من محاولة تمرد في مناطق "فركون" بمالي و"كوسن" بالنيجر، حيث كان الطوارق أبرز المحاربين للوجود الفرنسي في المنطقة، وكانت نقطة التحول في قضية الطوارق سنة 1957 مع حصول مالي على الاستقلال شبه التام، وهي الخطوة التي دفعت بقبائل الطوارق فيما بعد إلى رفض تشكيلة الحكومة المركزية كونها مشكلة من غالبية قبائل الهوسا والإثنيات الأخرى الذين كانوا يعتبرون في السابق عبيدا للطوارق، الأمر الذي دفع بفرنسا إلى طرح مشروع المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء سنة 1957 والذي قوبل بالرفض من قبل الطوارق²⁷.

2.2.4.5 المرحلة الثانية: التمرد الثاني: بعد فترة الجفاف

المدمر الذي عانت منه المنطقة ما بين 1968 و1974 وكذا ما بين 1980 و1985 مما قوض معيشة الطوارق الرعوية وأسفر عن نفوق أعداد كبيرة من ثرواتهم الحيوانية، اضطرتهم إلى البحث عن مناطق لجوء فأصبح اللاجئيين الطوارق ينزحون نحو الدول المجاورة كالجائز، إلى أن تحسن حالهم وعادوا إلى مواطنهم الأصلية، لكن بعضهم رفض العودة وبعضهم الآخر رُفضوا من طرف حكوماتهم في مالي والنيجر، وهكذا تضافرت عوامل عديدة تولدت عنها بطالة وعدم استقرار فضلا عن استغلال مشكلة الطوارق من طرف دول مجاورة، كان ذلك سببا وراء بروز حركات مسلحة في شمالي مالي والنيجر دخلت في مواجهات مسلحة مع "باماكو" و"نيامي" خلال سنوات التسعينيات،

في نظام الحكم الذاتي والذي شمل كل من جنوب الجزائر، مالي، تشاد والنيجر، وعُرف هذا المشروع بـ "المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء" ORS استنادا للقانون الفرنسي 1957-07-27، والذي يضم حسب التقطيع الإداري: الصحراء الكبرى الغربية، الصحراء الشرقية والصحراء الشمالية، وقد شهدت هذه الدولة المقترحة وفق ذلك التوزيع اقتطاع أراضٍ من خمسة (05) دول على النحو التالي:

- أ - أجزاء كبيرة من موريتانيا انطلاقا من مناطقها الشرقية.
- ب - غالبية الصحراء الجزائرية بمدنها الكبرى (إليزي، جانت وتمنراست...).
- ج - شمال النيجر المأهول بالطوارق والعرب (مناطق طاه وأزواك).
- د - الجنوب الغربي من ليبيا.
- هـ - إضافة إلى شمال مالي (إقليم أزواد).

وعين الفرنسيون للكيان الجديد إدارة تنفيذية يرأسها موظف برتبة وزير للصحراء ومجلسا استشاريا²⁵، وهو ما يسمى بـ "مشروع الدولة الطوارقية"، إلا أن هذا المشروع قوبل بالرفض من طرف قادة الطوارق آنذاك.

وبالتالي عند انسحاب القوات الفرنسية من مستعمراتها في القارة الإفريقية تركت الإدارة السياسية للبلاد بيد الزوج، وبقي الطوارق في صحرائهم يُضطهدون على أيدي حكاهم الجدد، نظرا لبداية تغلغل القومية الزنجية التي دعا إليها المثقفون الزوج الذين تعلموا في فرنسا وعلى رأسهم الرئيس السنغالي "سنگور".

ومما لا شك فيه أن دعوة الجزائر لتنظيم مفاوضات بين طرفي النزاع في مالي تأتي نتيجة التخوف من أي انفصال قد يحدث في جارتها الجنوبية، والذي سيؤثر على وحدتها الترابية نتيجة الروابط الإثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الذي ينتشر بين بلدان المغرب العربي الخمسة²⁶، خاصة في ظل الإستراتيجيات المنتهجة من قبل الدول الكبرى والقائمة على عولمة الأزمات وأقلمة الحلول، أصبحت التهديدات

- إعادة تأكيد الارتباط بالجمهورية المالية واحترام الوحدة الترابية للبلاد.

- القيام بإجراءات تنمية وأخرى أمنية اجتماعية من قبيل إدماج عناصر طوارقية في أجهزة الأمن والجيش.

كما اضطر الطرفان لقبول وساطة ليبية أسفرت عما يسمى بـ "بروتوكول تفاهم" سنة 2008 بطرابلس الليبية، وضع حدا للأعمال العدائية الذي سببها هجوم قام به متمرّدون طوارق على مركز عسكري للجيش المالي، والذي اعتبر خرقا لاتفاق الجزائر، وفي 2009 سلمت "حركة التحالف من أجل التغيير" أسلحتها ضمن تسوية سلمية بين الطرفين³⁰.

4.2.4.5 المرحلة الرابعة: أزمة مالي بين الانقلاب العسكري والتمرد: بدأت أزمة مالي على إثر حدثان رئيسيان وقعا في نهاية شهر مارس وبداية أبريل 2012 أدخلتا البلاد والمنطقة في أزمة حادة، هما:

* الانقلاب العسكري على حكومة الرئيس "أمدو توماني توري" ولم تعترف به أي دولة في العالم.

* سيطرة قوات "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" مع ثلاث حركات جهادية أخرى على شمال مالي خاصة مدن: كيدال، غاو، تومبكتو، وأعلنت بعد ذلك عن وقف العمليات ومن ثم إعلان استقلال تلك المناطق.

من الملاحظ تاريخيا أن الطوارق ضغطوا منذ وقت طويل على الحكومة المركزية للحصول على الحكم الذاتي في مناطقهم، هذه الحكومة يتهمونها بسوء الإدارة والتهميش ويُعزى تفكك دولة مالي إلى هشاشة الأبنية السياسية فيها إضافة إلى ضعف الحكومة، وكذا إهمال المناطق النائية (أزمة تغلغل وأزمة توزيع)، ونشاط حركات التمرد في الشمال التي تحولت إلى حرب مسلحة مكتملة بسبب الحرب في ليبيا³¹.

ورغم مسار المفاوضات بالجزائر والذي امتد لأشهر منذ منتصف عام 2015 الذي توج بتوقيع اتفاق سلام بين الأطراف المتنازعة من أجل تحسين الوضع الأمني، إلا أن التنظيمات المسلحة واصلت عملياتها العدوانية ضد الجيش المالي والقوات الفرنسية وقوات الأمم المتحدة، فقد زادت

فكانت مذبحة "نيشن تايرادن" التي ارتكبتها الجيش النيجري في ماي 1990 ضد الطوارق إثر إقدام مجموعة من الشباب الطوارق على مقر الدرك لتقديم لائحة من المطالب، تدور حول التوزيع العادل للمساعدات الدولية الإنسانية الموجهة لسكان المنطقة وإنهاء المعاملات القمعية للقبائل الطوارقية من طرف الجيش²⁸.

وفي ظل المساعي الحثيثة للإدارة الدولية وبمبادرة جزائرية تم توقيع يوم 06 جانفي 1991 على اتفاقية تمناست من أبرز بنود هذا الاتفاق:

أ- الوقف الفوري للأعمال الحربية بين الطرفين.

ب- سحب القوات المالية من مناطق الطوارق في الشمال.

في مقابل ذلك قدّم ممثلوا الطوارق مجموعة من الشروط لوقف القتال منها:

أ- إطلاق سراح جميع المعتقلين الطوارق.

ب- تشكيل لجنة دولية نزيهة ومستقلة لتقصي الحقائق حول الإبادة الجماعية والأضرار الكبيرة التي لحقت بعموم الشعب الأزوادي²⁹، كمساعي لإعادة السلم والأمن للمنطقة لكن دون أن تتضمن بنود الاتفاقية إشارة لواقع التنمية وسبل تحقيقها والعمل على الحد من سوء التوزيع والتهميش من قبل الحكومة المركزية.

3.2.4.5 المرحلة الثالثة: التمرد الثالث: تطورت القضية الطوارقية في العقد الأخيرين بداية من اتفاق 1996 بين مالي والطوارق الذي فشل بإعلانهم التمرد سنتي 2005 و2006، متهمين الحكومة المالية بالتنكر للاتفاقيات السابقة وتضمنت قبائل "أفوغاس" وعرفت حركة التمرد آنذاك باسم "التحالف الديمقراطي" من أجل التغيير في شمال مالي، قادها عددا من مساعدي "إياد أغ غالي"، فجاءت مبادرات دولية جديدة من قبل الدول الجارة انتهى القتال بوساطة جزائرية وضغوطا من الرئيس الليبي السابق، وتم التوصل إلى "اتفاق الجزائر" في 04 جوان 2006 تضمن الاتفاق في ديباجته:

حدة الهجمات عامي 2016 و 2017، وأضاف "أحمد عزيز"³² أنه في خضم هذه الأحداث التي تشهدها المنطقة من انفلات أمني وعدم استقرار سياسي، أضف إلى ذلك التدخل الأجنبي الذي زاد من تعقد الأزمة، سعت الحكومة المالية للاستفادة من التجربة الجزائرية من خلال مشروع المصالحة الوطنية والعفو الشامل، وهو ما عبر عنه الرئيس المالي "كيتا" في أواخر 2017 بقوله: "المصالحة ستكون عبر مشروع قانون توافق وطني يتضمن تدابير استثنائية لوفيق الملاحقة القضائية أو العفو عن بعض الذين تورطوا في التمرد المسلح سنة 2012"، كما أكد الرئيس أن المشروع سيتضمن برنامج إعادة إدماج أولئك الذين يسلمون أسلحتهم علنا.

حضي هذا المشروع بدعم الجزائر دبلوماسيا سعيا منها لإنجاحه، إلا أن ظروف دولة مالي تختلف عن ظروف الجزائر آنذاك؛ ففي الجزائر نجد أكثر من 98% من المسلحين كانوا جزائريين لكن في دولة مالي الوضع يختلف، فتميزها بضعف البناء الاجتماعي أين تسود النزعة الانفصالية بسبب فشل الأنظمة الحاكمة في إيجاد إطار شامل يضم مختلف العرقيات والطوائف، عزز من مشكلة اللاتجانس والانقسام³³، فالجماعات السلفية الجهادية في شمال البلاد استفادت من تمرد الانفصاليين الطوارق وأسست إمارة إسلامية بشمال مالي يصعب التعامل معها كونها تضم جهاديين أجانب ومرترقة من دول عديدة وحتى مواطنين ورعايا من دول غربية.

هذا ما كان عائقا أمام تجسيد المشروع على أرض الواقع، فبالإضافة إلى تذبذب قدرة الحكومة المالية في التصرف في القوات العسكرية والأمنية الموالية، رغم كون الدولة الوستفالية تتميز بسيطرتها التامة على وسائل العنف المشروعة، فقد رأى الباحث الأمريكي "بيتر سينجر" Peter Singer أنه حتى بعد القرن التاسع عشر ميلادي لم تكن هناك دولة مثاليه في هذا المجال، بدليل وجود عدة فواعل غير دولية في مناطق مختلفة من العالم تمارس نفس الحق،

وتسعى لتهديد الأمن والسلم في مناطق النزاعات³⁴، مما يضعف المبادرات الدولية والإقليمية الرامية لتحقيق تسوية سلمية ترضي جميع الأطراف.

وعليه تتعامل دول الجوار الإفريقي خاصة الجزائر مع الأزمة في إطار الإدارة الدولية للنزاع الإثني الطوارقي في الساحل، وفق إستراتيجية محكمة من خلال ثلاث أساسيات وهي: الحل السلمي الداخلي، الحوار المباشر مع جميع الأطراف ورفض أي تدخل أجنبي من خارج الإقليم.

ففيما يخص التدخل الخارجي ترى "ديبورا أفنت" Deborah Avant بضرورة التمييز بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومهنة الارتزاق التي ظهرت قديما، حيث تسعى الدول الكبرى للقيام بحروب الوكالة عن طريق تلك الشركات الخاصة لتحقيق مصالح في المنطقة بأقل التكاليف، ويظهر الاختلاف أكثر في كون هذه الشركات لا تشارك في النزاعات المسلحة بطريقة مباشرة، كما أنها لا تسعى للسيطرة على إقليم من الأقاليم المتنازع عليها بل تشارك إلى جانب أحد أطراف النزاع، لإطالة أمدته وإفشال كل مبادرة من شأنها إدارة أو تسوية النزاع سلميا³⁵، لذلك تسعى الجزائر دبلوماسيا من خلال لقاءات تمراست التي أسفرت عن وثيقة 2015 اعتبرت خارطة طريق للتعامل مع القضايا الأمنية في الساحل، واعتمدت لفض النزاع الطوارقي إقليما واعتبار التدخل الأجنبي أمرا استبعاديا، منعا لاختراق الأفكار الانفصالية وانتشارها داخل الأراضي الجزائرية باعتبار الشريط الصحراوي يمثل عمقا إستراتيجيا وقضية حيوية للأمن القومي الجزائري.

الخاتمة

مما سبق يمكن القول نخلص إلى القول بأن التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية إضافة إلى النزاعات الإثنية المسلحة في الساحل، وما نجم عن ذلك من خسائر في الأرواح والممتلكات، مما أدى إلى زيادة إضعاف النظم السياسية الحاكمة، كان لها أثرا بالغاً على الأمن والسلم الدوليين خاصة على الدول

المجاورة كالجائز، تونس والمغرب...، وبسبب ديناميكية وعولمية هذه التهديدات وتميزها بسرعة النفاذ عبر الحدود الإقليمية للدول لارتباطها مع بعضها تاريخيا وثقافيا، وما ساعدها على ذلك هو:

- ضعف الوحدة الوطنية للدول.
- بنية مؤسساتية ضعيفة وهشة.
- شساعة المساحة الجغرافية للدول الإفريقية وما يلحقها من طول الحدود السياسية وصعوبة تأمين الرقابة العسكرية المستمرة عليها.

- انتشار أزمات متعددة كأزمة الهوية، أزمة التوزيع، أزمة التغلغل، أزمة الشرعية والمشروعية، أزمة المشاركة السياسية... الناجمة عن سوء تسيير السلطة السياسية، وفشلها في إيجاد آليات وميكانيزمات لتفعيل الديمقراطية التوافقية التي تمنح فرص متساوية لكل أطراف المجتمع للتعبير عن نفسها سياسيا، والمشاركة في إدارة الحكم وصنع القرارات التي توجه السياسات الوطنية والمجتمعية.

ونظرا لفشل الدول المعنية وضعف إمكانية التعامل مع هذه التهديدات والأزمات بصورة منفردة، سعى المجتمع الدولي إلى إيجاد وابتكار مقاربات لإدارة وتسوية النزاعات الإثنية المسلحة في إفريقيا والساحل، بإتباع ميكانيزمات سلمية قائمة على الدروب الثلاثة للدبلوماسية الوقائية، بهدف فض النزاعات المسلحة بطرق سلمية بإيجاد سبل التقارب والتفاهم بين أطراف النزاع من جهة، ومن جهة أخرى كآلية لتحقيق ثنائية الأمن والتنمية بالمنطقة.

وهو ما عملت عليه دول الجوار الإقليمي خاصة منها دولة الجزائر كونها حملت على عاتقها قيادة وحماية الإقليم، وذلك من خلال:

- * مبادرات الحوار بين أطراف النزاع الطوارقي بشمال مالي.
- * العمل على حماية حقوق الشعوب في تقرير مصيرها سلميا.

* السعي لتطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومنه العمل على إبعاد تدخل الأطراف الأجنبية خاصة منها الأوروبية.

ساهمت الإدارة الدولية للنزاعات الإثنية المسلحة نسبيا في التخفيف من التداعيات السلبية على أمن واستقرار منطقة الساحل، كما ساهمت في تحقيق تنمية شاملة في بعض المناطق المتضررة من تداعيات المواجهة العسكرية المباشرة، كمناطق "غاو" و"تومبكتو" بشمال مالي.

وتجدر الإشارة إلى أن تحرك الجزائر دبلوماسيا في المناطق المتاخمة لحدودها خاصة منها الجنوبية، باعتبارها المتضرر الأول من آثار وانعكاسات هذه النزاعات على أمنها واستقرارها، خصوصا كون الإثنية الطوارقية هي إحدى مكونات التركيبة المجتمعية للمجتمع الجزائري، وبالتالي التخوف من انتقال عدوى النزاعات الإثنية والنعرات الانفصالية لأراضيها بغض النظر عن تحقيق التنمية من عدمه استباقا لما سيحدث مستقبلا.

ولتجنب سيناريوهات الأزمة المالية والليبية وجب العمل من طرف السلطات الجزائرية على تحقيق ما يلي:

- تنمية مناطق الجنوب بتطوير البنى التحتية وضمان التوزيع العادل للموارد والمناصب لمختلف الأطياف المكونة للمجتمع.

- زيادة نسبة التمثيل النيابي للأقليات الإثنية في المجالس النيابية.

- السهر على حماية الحدود البرية الجنوبية ضد التهديدات الأمنية العابرة للقوميات خاصة منها: العناصر الإرهابية، تجار المخدرات والأسلحة، والهجرة غير الشرعية...

- سن قوانين صارمة ضد التمييز العنصري والتفرقة وخطابات الهوية لردع أي مساس بالسلم المجتمعي والروابط الأخوية.

قائمة المراجع والهوامش:

17 زكرياء بون، (2015)، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري وإستراتيجية مواجهتها 2010-2014، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 77.

18 هيلين كلودو - هاو، (2014)، الطوارق في صميم القضايا الإستراتيجية للصحراء الساحلية، ترجمة: نصير مروّ، لبنان، مؤسسة الفكر العربي، ص ص 233 - 234.

19 زكرياء بون، مرجع سابق، ص ص 86 - 87.

20 المرجع نفسه، ص 88.

21 هناء السيد حسن وعبد اللطيف غنيم، (د.س.ن)، تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا"، مقال على الرابط:

<http://www.qiraatafrican.com/home/new/2019/05/08> تاريخ الإطلاع:

22 محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص 69.

23 وهيبه دالع، (2019)، تأثير التحولات الدولية الجديدة على إدارة النزاعات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، ص ص 1670 - 1671.

24 أكتانه ولد النقرة، (2014)، الطوارق من الهوية إلى القضية، موريتانيا، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 32.

25 المرجع نفسه، ص ص 89 - 90.

26 أحمد إيدابير، (2012)، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 149.

27 أسماء رسولي، (2018)، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر، ص 126.

28 المرجع نفسه، ص ص 128 - 129.

29 المرجع نفسه، ص ص 129 - 130.

30 المرجع نفسه، ص ص 130 - 131.

31 المرجع نفسه، ص 132.

32 أحمد عزيز، (د.س.ن)، مالي على خطى جارتها الجزائر في المصالحة، مقال على الرابط:

<https://www.aa.com.tr/ar/2019/04/23> تاريخ الإطلاع:

33 بلهول نسيم، (2016)، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 93.

34 Peter Singer, (2008), Corporate Warriors: The rise of privatized military industry, new York, cornell university, p 20.

35 Avant Deborah, (2005), The Market For Force: The consequences of privatizing security, new York, Cambridge university press, p 30.

1 كريم مصلوح، (2014)، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص ص 09 - 11.

2 سليم جداي وإسماعيل زيطاري، (2020)، التنافس الدولي في السياسة العالمية: دراسة في منطقة الساحل الإفريقي، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، ص ص 21 - 26.

3 حنان نقوش، (2013)، الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي: دراسة في الظاهرة والآليات، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص ص 04 - 06.

4 محمد سليمان محمد، (2000)، الصومال حروب الموارد والهوية، المملكة المتحدة، مؤسسة كامبردج للنشر، ص 69.

5 نقوش حنان، مرجع سابق، ص ص 07 - 09.

6 محمد السعيد حجازي، (2020)، إشكالية الأمن بمنطقة الساحل الإفريقي: بين الأبعاد المحلية والإقليمية، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، ص 17.

7 عادل زقاغ ومنصوري سفيان، (2014)، أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 06، ص 60.

8 المرجع نفسه، ص 59.

9 عادل زقاغ، (2004)، إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر، ص ص 14 - 15.

10 Cordual reinmann, (2001), Toward conflict transformation: Assessing the state of the art in conflict management, Berline, berghof centre fo constructive conflict management, p p 10- 11.

11 Ibid, p 12.

12 رابح مرابط، (2010)، إدارة النزاعات العرقية، ملتقى وطني حول: سياسيات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، جامعة قالمة، الجزائر.

13 المرجع نفسه.

14 محمد أحمد عبد الغفار، (2003)، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 240.

15 إدريس نبيل، (2010)، الجهود الدولية لإدارة النزاعات الإثنية: آية التدخل، ملتقى وطني حول: سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، جامعة قالمة، الجزائر.

16 التينبكتي، (د.س.ن)، الطوارق - عائدون لثور، (د.ب.ن)، منشورات منظمة تامانيوت، ص 17.